«المواصلات»: إنشاء شركات للهواتف الثابتة والاتصالات الدولية والبريد

للقطاع الخاص دور مهم في تنفيذها

محمد راشد

مشاريع "المواصلات" المستقبلية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الوزارة تتجه بشكل جدي إلى خصخصة معظم القطاعات الحيوية بهدف النهوض بمختلف الخدمات التي تقدمها، إذ سيكون للقطاع الخاص دور مهم في هذه المشاريع.

كشفت مصادر مطلعة في وزارة المواصلات لـ "الجريدة" أن الوزارة بدأت فعليا في الاستعداد لإطلاق مجموعة مشروعات لتطوير الأداء في مختلف القطاعات بهدف النهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة، موضحة أن القطاع الخاص سيكون له دور كبير في تلك المشروعات، التي تتضمن تحديث البنية الأساسية للاتصالات والبريد وخدماتهما، إذ أن مدة تنفيذ هذا المشروع لن تتجاوز 3 سنوات بكلفة تقديرية ستة ملايين دينار.

وأكدت المصادر ان أهداف المشروع تتمثل في تطوير دور شبكات الاتصالات من أجل تحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار والأعمال، واستكمال نشر وتوفير وتحديث وتوسعة خدمات الاتصالات والبريد لكل مناطق الدولة، علما بأن الجهات المشاركة بالإضافة إلى وزارة المواصلات هي وزارتا الأشغال والإسكان، والقطاع الخاص، مشيرة إلى أن الخطوات التنفيذية تشمل تنفيذ مشروع الشبكة الضوئية الكبرى F T T H (المرحلة الثانية) عن طريق القطاع الخاص بالتنسيق مع وزارتي المواصلات والأشغال العامّة لتحديد أولوياتها للمقاسم، والبدء بالمناطق الجديدة التي لا تتمتع بخدمات الاتصالات.

وقالت ان المطلوب طرح مناقصة للتعاقد مع مكتب استشاري يقوم بدراسة ووضع مواصفات الأجهزة والشبكة المطلوبة للمرحلة الثانية تحدد الفترة الزمنية من قبل المكاتب الاستشارية بعد دراسة المشروع، وكذلك ربط جميع المكاتب البريدية في الكويت بشبكة حاسب آلي بهدف تطوير الخدمات البريدية عن طريق توفير الأجهزة والبرامج الخاصة بها لمواكبة التطور الحاصل في الخدمات البريدية في العالم، وسيتم تنفيذ المشروع عن طريق شركة البريد بعد إنشائها، لافتة إلى وجود متطلبات تنفيذية لإقرار هذا المشروع منها متطلبات مالية للأعمال الاستشارية لدراسة مشروع الشبكة الضوئية الكبرى(المرحلة الثانية) والتي تم رصد مبلغ 5 ملايين دينار، بالإضافة إلى ربط المكاتب البريدية بشبكة حاسب آلي بتكلفة مليون دينار ولمدة سنتين.

وأشارت المصادر إلى وجود مشروع بهدف هيكلة وتنظيم قطاعي الاتصالات والبريد والتي تقع ضمن مشروعات تطوير الأداء، إذ تم تحديد مدة التنفيذ 4 سنوات، وبكلفة تقديرية تصل إلى 6,200 ملايين دينار، لافتة إلى أن الخطوات التنفيذية ستبدأ في سبتمبر 2010، وتنتهي في ديسمبر 2013.

وأكدت المصادر أن المشروع يتضمن إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات والمعلومات، إذ تم إرسال مشروع بقانون إلى مجلس الوزراء، وسيتم تنفيذ المشروع عن طريق القطاع العام مع الاستعانة الجزئيّة بالقطاع الخاص، كما يشمل أيضا إنشاء شركة الهواتف الثابتة، وسيتم تشكيل لجنة تأسيسية من الجهات المعنية لدراسة جدوى إنشاء هذه الشركة، ثم تكليف مكتب استشاري لدراسة الجدوى مفصلاً، ثم طرح مزايدة للمستثمر الاستراتيجي، بعدها يتم إصدار مرسوم بتأسيس الشركة حسب النسب التالية: 50% للمواطنين، 24% للدولة، 26% للمستثمر الاستراتيجي.

وقالت كذلك إنشاء شركة البريد، إذ سيتم تشكيل لجنة تأسيسية من الجهات المعنية لدراسة جدوى إنشاء هذه الشركة، ثم تكليف مكتب استشاري لدراسة الجدوى مفصلاً، ثم طرح مزايدة للمستثمر الاستراتيجي، بعد ذلك يتم إصدار مرسوم بتأسيس الشركة حسب نسب محددة 50% للمواطنين، 24% للدولة، 26% للمستثمر الاستراتيجي، بالإضافة إلى مراجعة وتحديث قانون البريد والبرق والهاتف لسنة 1959 ليتواءم مع التطور الكبير في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع شركات الاتصالات المعنية، إذ سيتم تنفيذ المشروع عن طريق القطاع العام مع الاستعانة الجزئيّة بالقطاع الخاص.

الاتصالات الدولية

وتابعت المصادر ان الوزارة تنوي إطلاق مشروع تطوير خدمات الاتصالات الدولية، يشترط قبلها إصدار مرسوم بإنشاء شركة الاتصالات الدولية، علما بأنه تم تحديد سنتين مدة للتنفيذ بكلفة تقديرية تصل إلى 3,310 ملايين دينار علما بأن الجهات المشاركة في المشروع هي الكويت ممثلة بوزارة المواصلات، بالإضافة إلى مملكة البحرين وقطروالإمارات .

ولفتت إلى ان المشروع يتطلب خطوات تنفيذية في إنشاء شركة الاتصالات الدولية، إذ سيتم تشكيل لجنة تأسيسية من الجهات المعنية لدراسة جدوى إنشاء هذه الشركة، ثم تكليف مكتب استشاري لدراسة الجدوى مفصلاً، ثم طرح مزايدة للمستثمر الاستراتيجي، ثم إصدار مرسوم بتأسيس الشركة حسب النسب التالية 50% للمواطنين، 24% للدولة، 26% للمستثمر الاستراتيجي، كما أن الوزارة تسعى لتطوير وترقية الأجهزة الطرفية لمشروع الكابل البحري الخليجي (FOG) لتوفير سعات ربط عالية بين الكويت والدول المالكة الأخرى في المشروع (البحرين وقطر والإمارات).

«الصحة» تستقدم 890 ممرضاً وممرضة من الهند ومصر وسريلانكا والفلبين

الجمعية الصيدلية: الاعتصام إذا لم يستجب «الخدمة المدنية» لمطالبنا المشروعة

شهدت الآونة الأخيرة استقالات عدة بين صفوف الأطباء غير الكويتيين، منهم نحو 6 أطباء في مستشفى الفروانية، ومثلهم في مستشفى الصباح، إضافة الى استقالات مماثلة في عدد آخر من المستشفيات الحكومية.

عادل سامي

ذكر وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة د. قيس الدويري أن الوزارة أرسلت وفدا صحيا لاستقدام أفراد الهيئة التمريضية من الهند، مشيرا إلى أن الهدف هو استقدام 600 ممرض وممرضة من مدينتي كيرلا ودلهي.

وقال الدويري في تصريح للصحافيين إن الوزارة تعمل حاليا على سد النواقص والاستعداد لسد الاحتياجات المستقبلية التي تقدر بألفي سرير، سيتم توفيرها خلال العامين المقبلين، إضافة إلى التوسعات الحالية، لافتا إلى أن الوزارة ستستقدم 150 ممرضا وممرضة من كل من سريلانكا والفلبين و140 ممرضة من مصر.

وفي سياق منفصل، أكدت مصادر مطلعة لـ "الجريدة" حدوث عدة استقالات بين صفوف الأطباء غير الكويتيين، من العاملين في المستشفيات الحكومية، مشيرة إلى أن نحو 6 أطباء استقالوا خلال الفترة الأخيرة من مستشفى الفروانية ومثلهم في مستشفى الصباح، إضافة الى استقالات مماثلة في عدد آخر من المستشفيات الحكومية.

وقالت المصادر إن "وفدا من وزارة الصحة غادر لاستقدام أطباء من مصر والهند خلال الفترة الماضية، إلا أن الملاحظ هو ضعف الإقبال على التقدم لشغل وظيفة طبيب في الكويت، وهو الشيء الذي لم يكن يحدث من قبل"، وأرجعت المصادر ذلك إلى "ضعف المزايا التي تقدم للطبيب غير الكويتي وتفضيله بلدانا أخرى مجاورة تقدم مزايا أفضل".

وتخوفت المصادر من "كثرة أعداد المستقيلين، خصوصا أننا على أبواب افتتاح عدد من مباني التوسعة، إضافة إلى التوسع في الخدمات الصحية في البلاد".

ومن جانب آخر، افتتح وزير الصحة د. هلال الساير مساء أمس دورة متخصصة لقيادي الوزارة عن "التأمين الصحي" حاضر فيها خبراء من البنك الدولي.

يأس الصيادلة

وفي سياق آخر، أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الصيدلية الكويتية د. طارق الحبيب أن الصيادلة الكويتيين بدأوا يشعرون باليأس من عدم إقرار مطالباتهم المشروعة التي مر عليها زمن طويل دون أن تلقى طريقها للتنفيذ، مشيرا إلى أن الجمعية قامت أخيرا بتوجيه كتاب بهذا الخصوص إلى رئيس مجلس الخدمة المدنية الشيخ د. محمد الصباح وكذلك لأعضاء المجلس للتذكير بكتاب وزارة الصحة الموجه إلى مجلس الخدمة المدنية في شهر مارس من العام 2008 الذي يطالب بزيادة البدلات ومكافآت الصيادلة الكويتيين وبعض المطالبات الأخرى بعد موافقة الوزارة عليها.

ولفت إلى أن مجلس إدارة الجمعية لجأ إلى هذه الخطوة كمحاولة قد تكون الأخيرة قبل التوجه إلى الاعتصام أو أي إجراءات أخرى يكفلها القانون في الطريق للحصول على الحقوق المادية والمعنوية للصيادلة الكويتيين، مشددا على أن الجمعية لن تنتظر إلى ما لا نهاية لتحقيق المطالب المشروعة لأعضائها.

وأوضح أن عدد الاستقالات ارتفع من صفر في عام 1997 إلى 42 استقالة في عام 2008، أي ما يقارب من مجموع عدد الصيادلة الكويتيين في القطاع الحكومي حالياً، بينما تصاعد الاحتياج الوظيفي في نفس الفترة من 56 وظيفة إلى 296 وظيفة، علماً بأن الذين يتقدمون سنويا لشغر مقاعد كلية الصيدلة لا يتجاوز 50% فقط من المقاعد المخصصة لطلبة الصيدلة، أي 30 مقعداً فقط من أصل 60 مقعداً وهو الأمر الذي يظهر العجز الكبير والحاجة الماسة لتشجيع الطلبة على اختيار كلية الصيدلة وخلق الحوافز التي تدفع بهذا الاتجاه.

«التربية»: لا تخوف من تسرُّب الطلبة من التعليم

العمر: مدارس الفائقين العام الدراسي المقبل

منال المكيمي

أكدت وكيلة وزارة التربية المساعدة للتعليم العام منى اللوغاني أن تنويع التعليم الثانوي، وفتح مسارات متعددة للطلبة المتعثرين دراسيا هو العلاج للحد من تسرب الطلبة من التعليم.

وأضافت اللوغاني في تصريح للصحافيين، خلال جولة استطلاعية للاطلاع على سير الاختبارات في ثانوية ام عامر الانصارية التابعة لمنطقة الفروانية التعليمية، أنه ليس هناك اي تخوف من التسرب من التعليم، لاسيما ان خطط "التربية" كثيرة وكبيرة للاستحواذ على ملكات الطلبة العملية والتعليمية، واصفة السلم التعليمي الحالي بالمناسب للفئات العمرية للطلبة، وانه يتيح المجال للتألق، ويمكن الطالب من مواصلة تعليمه في آفاق جديدة، اضافة الى انه يهيئ استقرار المناهج ويتيح للطالب الاستفادة من مسارات التعليم المتنوعة.

واشارت الى أن المناهج الدراسية المشتكى من صعوبتها تخضع حاليا لتقييم تشارك فيه التواجيه الفنية والمناطق التعليمية والميدان التربوي، وسيعد تقرير شامل بذلك في نهاية العام الدراسي، يتضمن المستوى التحصيلي للمعلمين من التدريب.

وبينت اللوغاني أن قطاع التعليم العام بصدد ايجاد مكتب للتوجيه والارشاد لطلبة الصف التاسع، مهمته قياس مهارات الطلبة وتحديد توجهاتهم التعليمية وميولهم الاكاديمية، ومدى توافقها مع خطط وزارة التربية للتعليم الثانوي، موضحة أن هذا الامر سيفتح الطريق امام الطالب لاختيار المسار المتنوع من التعليم الذي فتحته امامه الوزارة، كالتعليم التقني واعتماد التشعيبين الادبي والعلمي من الصف العاشر.

وعن سير الاختبارات أكدت انها تسير وفق الخطط المعدة، مبينة ان وزارة التربية وفرت العدد الكافي من المصححين للصف الثاني عشر العلمي والادبي، وان عمليات التصحيح كشفت أن الأسئلة كانت في مستوى قدرات الطلبة، مشيرة الى قرب الانتهاء من تصحيح مادة الفيزياء التي تخضع للمراجعة النهائية، ولن يكون هناك تأخير في التصحيح او نتائج الطلبة، موضحة أن اختباراتهم هي جزء من معدل تراكمي تكون نتيجتها العامة في نهاية العام الدراسي.

من جهتها، ذكرت مديرة منطقة الفروانية التعليمية يسرى العمر أن 5550 طالبا وطالبة تقدموا لاختبارات الصف الثاني عشر بقسميه العلمي والادبي منهم 550 من التعليم الخاص، معربة عن ارتياحها لنظام السلم التعليمي الحالي بعد ان ساهم في تقليص مشاكل التعليم بوجود التخصص من الصف العاشر، مشيرة الى قرب العمل في مدارس الفائقين التي سترى النور في العام الدراسي 2011-2012، مؤكدة أنه مخطط جيد وستكون هناك مدرستان في منطقة الرقعي، معلنة ان منطقة اشبيلية ستشهد افتتاح ست مدارس جديدة، لأنها منطقة جديدة وتفتقر إلى المدارس.

«الزراعة»: زراعة أسطح المنازل لتقليل التلوث

قالت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس، إنها بصدد خطة عمل بشأن مشروع زراعة أسطح المنازل، تهدف إلى تقليل التلوث الناتج عن زيادة مساحات المباني والمنشآت.

وأوضح نائب المدير العام لشؤون الثروة النباتية بالهيئة فيصل الصديقي في تصريح صحافي أن للمشروع إيجابيات عديدة، منها استغلال أجزاء من أسطح المنازل في زراعة المحاصيل المختلفة خاصة مع قلة الغطاء النباتي في المدن.

وقال الصديقي، إن المشروع يقلل من نسبة ثاني أكسيد الكربون من خلال البناء الضوئي الذي يقوم به النبات لإنتاج الأوكسجين ما يسهم في تنقية هواء المدن من الملوثات.

وأفاد بأن الدراسات الحديثة أثبتت علمياً أن كل متر مربع من الأسطح المزروعة يزيل 100 غرام من ملوثات الهواء سنوياً.

وأضاف أن الخطة تتضمن إعداد نشرات وكتيبات إرشادية توضح النماذج المستخدمة في زراعة الأسطح بالنباتات والزراعات المختلفة.

وأوضح أن المشروع ليس جديداً بل أثبت نجاحه بتشجيع من منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وأن بعض المدارس في دول مختلفة من العالم قامت بتدريس التلاميذ الزراعة بدون تربة ضمن المناهج.

العفاسي يؤكد أهمية التدريب التقني والمهني في مد سوق العمل بالعمالة المؤهلة

على هامش أعمال المنتدى العربي

محمد العفاسي

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي، أهمية التدريب التقني والمهني في مد أسواق العمل بالعمالة المؤهلة والمدربة.

وقال العفاسي، على هامش مشاركته في أعمال المنتدى العربي للتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الذي افتتح الليلة قبل الماضية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز: "إن التدريب التقني والمهني من أهم السبل لإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب ولجميع مخرجات التعليم في الوطن العربي".

وأشار الى أن قمة الكويت الاقتصادية التنموية العربية الأولى، التي انعقدت في شهر يناير من العام الماضي، كانت قد قررت اتخاذ السنوات من 2010 إلى 2020 مرجعاً وعقداً عربياً للتشغيل، وخفض نسب البطالة في العالم العربي.

وذكر أن القمة اتخذت استراتيجيات هامة لتحقيق أهدافها في مجال تخفيض نسب البطالة، وذلك من أجل مواجهة مخرجات التعليم التي تزداد يوماً بعد يوم.

وأكد الوزير العفاسي أهمية هذا المنتدى العربي للتعرف على الاتجاهات العلمية الحديثة للتدريب المهني والتقني، وتحديد المعوقات التي تعترض طريق هذا التدريب المهني والتقني.

وأضاف ان أهمية هذا المنتدى تكمن في دراسته لمخرجات التعليم العربية، ومدى حاجة سوق العمل إلى هذه المخرجات وصولا الى تخفيض نسب البطالة وإحلال العمالة العربية بدلاً من العمالة الوافدة في وطننا العربي، والتعرف على أبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية على أسواق العمل العربية.

وذكر أن المنتدى العربي سيقرّ في ختام المنتدى مشروع الاستراتيجية للتدريب التقني والمهني، كما سيضع قواعد وأسس اختيار مراكز التدريب التقني والمهني في العالم العربي.

كما سيؤسس المنتدى رابطةً لتقوية الصلات بين منظومة العمل العربي والمؤسسات العاملة في المنطقة العربية والمعنية بالتدريب التقني والمهني.

وأعرب الوزير العفاسي عن حاجة الدول العربية إلى مخرجات مؤهلة ومدربة تدريباً عالياً من مؤسسات ومعاهد التدريب المهني والتقني، لتحل محل العمالة الوافدة، وتقوم بعملها وبشكل أفضل وعلى مستوى عالٍ من التخصص والإنتاجية.

(كونا)

الكويت في المرتبة الخمسين عالمياً بشأن جاهزية الحكومة الإلكترونية

محمد راشد

أكد المدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات المهندس علي الشريدة، أن «دولة الكويت حققت تقدماً ملحوظاً على المستوى الإقليمي والعربي والعالمي بحصولها على المركز الثالث خليجياً وعربياً، والخمسين عالمياً، والعاشر على الدول الآسيوية المشمولة بتقرير الأمم المتحدة عام 2010 بشأن جاهزية الحكومة الإلكترونية»، موضحاً أن «التقرير شمل 184 دولة تتولى تنفيذ منظومة الحكومة الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات».

وأضاف الشريدة في تصريح صحافي أن «التقرير يصدر كل عامين من الأمم المتحدة، ويشمل مؤشرات معتمدة لقياس الأداء للدول الأعضاء بالأمم المتحدة في ما يتعلق بالبرنامج والمبادرات ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية، إذ سجلت دولة الكويت تقدماً تدريجياً، علما بأن ترتيبها كان في المرتبة 75 عام 2005، بعدها أصبح في المرتبة 57 في عام 2008، وأخيراً حازت المركز الـ50 في عام 2010»، متمنياً أن «تحصل دولة الكويت على ترتيب أفضل عام 2012 بعد الانتهاء من الربط الشامل لجميع الجهات مع شبكة الكويت للمعلومات (KIN)، والانتقال ببعض الخدمات الحكومية الأساسية إلى المرحلة الرابعة الخاصة من نموذج تكامل الحكومة الإلكترونية المعتمد من الأمم المتحدة، والذي يعني تفاعل وتكامل الخدمات إلكترونياً بما في ذلك الدفع والتحصيل الإلكتروني، وبعد موافقة مجلس الأمة على قانون المعاملات الإلكترونية الذي يكفل التعامل الآمن في الفضاء السيبراني»، لافتا إلى أن «هذا الإنجاز أتى ثمرة المشاركة الفعالة للعديد من الجهات الحكومية مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في بذل الجهود المخلصة لإبراز موقف دولة الكويت نحو التقدم في بناء مجتمع معلومات جامع».